مجلة المختار للعلوم الإنسانية 02 (1): 148- 173، 2004

Research Article Open Access

نظرة تحليلية تقويمية لمشروع البنية التعليمية في الجماهيرية العظمى

علي عثمان المنصوري

قسم التربية وعلم النفس، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/jqa5mz31

المستخلص: تصدرت هذه الدراسة لموضوع تقويم مشروع البنية التعليمية الجديدة في ليبيا منذ بداية تطبيقه في عام 1982 وحتى عام 1999 ، وقد تتبعت الدراسة الخطوات التأسيسية والتنفيذية للمشروع مستخدمة معايير علمية للحكم على النتائج التي تمخضت عن تنفيذ هذا المشروع في ضوء الأهداف العامة له . وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في كون المشروع لم يتم تنفيذه بالطرق السليمة نظراً لعدم توافر عدة عوامل لعبت دورها في فشل عملية التنفيذ ، ولذا يمكن القول بأن المشروع لم يحقق بشكل فعال وإيجابي الأهداف المرجوة منه . وفي الختام وضعت الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساعد في معالجة جوانب القصور في عملية التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: البنية التعليمية، إصلاح التعليم، التغيرات السياسية والاقتصادية، التعليم الفني والتقني.

An evaluative analytical view of the educational infrastructure project In the Great Jamahiriya

Ali Othman Al Mansouri

Department of Education and Psychology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: This study dealt with evaluation of the project of the new educational structure in Libya, which had established more than 18 years ago. The study especially Focused on the period between 1982 and 1999 where the project had been achieved. By using scientific norms or criteria in the evaluation, the study had got some results according to the project goals. Some suggestions had been put for those results.

Keywords: Educational structure, education reform, Political and economic changes, Technical and technical education.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ،provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

مضى ما يقرب عن عقدين من الزمن على انطلاقة مشروع البنية التعليمية الجديدة في ليبيا دون أن تنشر دراسة علمية جادة لتقويم الخطوات التنفيذية ، أو النتائج المحصلة من تطبيق هذا المشروع خلال مدة ليست بالقصيرة ، اللهم إذا ما استثنينا بعض تقارير المتابعة ، أو التقارير التي تبرز الإنجازات التعليمية وغيرها ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار مثل هذه التقارير من الدراسات التقويمية الموضوعية التي تتناول الجوانب الإيجابية والسلبية بغيـــة التعرف على اتجاهات المسار الذي يسير فيه هذا المشروع .

إن نظائر هذا المشروع التي ظهرت في نفس الفترة لدى بعض الـــدول الأخـــرى اعتبرت من المشروعات القومية الهامة حيث رصدت لها الأموال الكافية وتناولتها الدراسات والأبحاث التقويمية ، لأجل تعديل مساراتها نحو تحقيق أهدافها المنشودة ، كمشروع (إعادة بناء التعليم العالي في فنلندا) ، ومشروع (الإصلاح التعليمي في كينيا) ، ومشروع (مبارك كول في مصر) ، وتقرير (أمة في خطر) في الولايات المتحدة ...الخ .

لا شك أن مشروعات إصلاح التعليم – وبصورة خاصة في هذا العصر – تعد من أهم المشروعات التي تحوز على اهتمام دول العالم ولا سيما النامية منها وذلك باعتبـــار أن التعليم هو المحور الذي تدور حوله بقية تروس عجلة التقدم لتحريك وتنشيط مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد باتت الحاجة إلى تقويم (مشروع البنية التعليمية الجديدة في ليبيا) تفرض نفسها بقوة وخصوصاً في ضوء التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجماهيرية منذ مطلع الألفية الثالثة والتي من ضمنها إلغاء الأمانة العامة للتعليم التي تبنت هذا المشروع منذ بداية الثمانينيات ووضعت له الخطط ورسمت له السياسات والبرامج بشكل يكاد يكون مركزياً .

وهذه الدراسة سوف تحاول تقييم أو بالأحرى تقويم النتائج المستخلصة من تطبيق هذا المشروع منذ بداية تطبيقه في عام 1982 وحتى نهاية عام 1999 ، وذلك وصـــولاً إلى معرفة وتحديد القدر الذي سمحت به تلك السياسات والبرامج المرسومة بالاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الأهداف المنشودة لهذا المشروع ، وبما أن اختصاصات الأمانة الملغاة قد آلت إلى الشعبيات بالمناطق ، فإن الحاجة قد أصبحت الآن أكثر إلحاحاً لمعرفة مدى ما وصلت إليه النتائج الفعلية لهذا المشروع حتى يمكن لهذه الشعبيات معالجة أوجه النقص وسد الثغرات التي قد تكشف عنها هذه الدراسة ، ومن ثم اتخاذ الخطوات السليمة لتكملة ما لم يتم تنفيذه بما يتمشى واحتياجات كل شعبية وإمكاناتها البشرية والمالية والمادية .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

هل حقق مشروع البنية التعليمية في ليبيا الأهداف التي أنشيء من أجلـــها ؟ وإذا كانت الإجابة (بنعم) ، فإلى أي مدى كانت فاعلية تحقيق تلك الأهداف ؟ ، أما إذا كانت الإجابة (بلا) فما هي الأسباب ؟ هل ترجع إلى ســـوء التخطـــيط ؟ أم إلى الإمكانـــات المتاحة ؟ ، أم إلى الإدارة التنفيذية ؟ أم إلى الظروف التي أحاطت فترة التنفيذ ؟ أم إلى هذه الأسباب مجتمعة ؟ أم أن هناك أسباباً أخرى حالت دون تحقيق تلك الأهداف ؟

وطبقاً لما هو متبع في الدراسات التقييمية أو التقويمية فلابد أن يـــتم أولا تنـــاول الخطوات والمراحل التي مر بها هذا المشروع منذ تأسيسه حتى يمكن في النهاية الخروج بتقييم أو تقويم شامل لهذه المراحل ، ومن ثم استخلاص النتائج التي أمكن التوصل إليها من عملية التقييم ، أو التقويم .

وتذكر لنا الدراسات التي تعالج موضوع التقويم أو التقييم أن هناك خلافاً في الرأي حول كلمة (تقييم ، أو تقويم) في الأبحاث العلمية فهناك من يرى بأن الأصح أن تكتـــب

(تقويم) لأن الهدف منها في النهاية الإصلاح وتقويم الاعوجاج ، وهناك من يرى بأن الأصح أن تكتب (تقييم) ، أي تثمين الشيء وتقدير قيمته .

ومن ذلك نستنتج أن هذا المصطلح ينطوي على أكثر من معنى ، فقد تستعمل كلمة (التقويم) بمعنى التصحيح وإزالة الاعوجاج ، وكما في قوله تعالى : ((لَقَدْ خَلَقْنَا الْأِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) ، كما ورد في لسان العرب (قوم الشيء ، أي أزال عوجه) .

وجاءت نفس الكلمة بمعنى آخر في لسان العرب أيضاً وهو (قوم السلعة استقامها ، أي قدر قيمتها) ، ووردت في معجم الرائد بمعنى (تقدير قيمة الشيء أو الحكم على قيمته) .

ويفهم من ذلك أن التقويم هو إصدار الحكم على قيمة الأشياء ، أو الأشخاص ، أو الموضوعات ، أو المشروعات ، أو الخطط ...الخ ، وهنا تعني كلمة قوم شيء ، أي وزنه وقدر قيمته ، أو إعطاء وزنه وقيمته ، أما المدلول اللفظي لهذه الكلمة فهو يعني الإصلاح أو الاستقامة ، أو إزالة الاعوجاج ، ولا نجد اختلافاً واضحاً في تحديد هذا المفهوم سواء في المعاجم والقواميس العربية ، أو الأجنبية إذ وردت كلمة التقويم (Evaluation) في قاموس (Webster's New Dict.) بمعنى أن التقويم هو تحديد قيمة الشيء ، أو أنه الفحص والحكم ، ومعنى ذلك أن عملية التقويم بوصفها عملية إصدار حكم على قيمة الشيء المقدر تتطلب استخدام معايير (Norms) ، أو محكات (Criteria) معينة لتقدير هذه القيمة ، وتتضمن بمعناها الواسع التحسين والتطوير الذي يتم اعتماداً على هذا الحكم .

وتأسيساً على ما تقدم فقد جاء اختيار الباحث للفظة (التقويم) وليس (التقييم) ، حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى تقويم مشروع البنية التعليمية في ليبيا ، وذلك لمعرفة جوانب القوة وجوانب الضعف فيه في محاولة لتدعيم جوانب القوة ، وتعديل جوانب الضعف إلى جوانب قوة عن طريق ما سيتم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات ملائمة بالخصوص .

المناقشة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل تطوير التعليم في ليبيا سواء منذ العهد الملكي السابق ، أم القفزة النوعية الكبيرة منذ قيام الثورة والتي حاولت إحداث ثورة علمية لمواكبة التحولات الثورية التي شهدتها البلاد في مختلف المجـــالات ، إلا أن الملاحـــظ لتطور التعليم في ليبيا لم يشهد – في الواقع – أي تقدم يذكر في المجال الكيفي وذلك على الرغم من كل تلك الجهود ، وإن كان قد سجل تقدماً ملحوظاً في المجال الكمي .

وإذا كانت معظم الدول سواء النامية منها أم المتقدمة ، قد أصـــبحت تنظـــر إلى التعليم على أنه القوة الفاعلة لإحداث التغيرات المطلوبة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن هذا التعليم لم يعد في العصر الحالي مجرد عامل مـــن عوامـــل توصـــيل المعارف ، وحفظ ونقل التراث الحضاري من جيل إلى جيل ، بل أضحى نتيجة للـــتغيرات المتسارعة والمطردة التي شهدها العالم اليوم أداة من الأدوات الهامة في حلبة الصراع التي تتخذ من التطورات العلمية والتقدم التكنولوجي وسيلة لحسم هذا الصراع ، فإنه قـــد ظهـــر في الجماهيرية الليبية منذ بداية الثمانينيات التفكير في استحداث نظام تعليمي جديـــد ، لـــيس لمواكبة التحولات الثورية فحسب ، بل لمواكبة التغيرات المتسارعة والمذهلة في هذا العصر ، خصوصا وأن النظام التعليمي القائم في ليبيا حتى أواخر السبعينيات لم ينجح – في الواقع – في إحداث التغيير المطلوب الذي يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ولذا فقد برزت أهمية التخطيط لإيجاد بنية تعليمية جديدة في ليبيا وفق أهـــداف وفلســـفة جديدة تركز على التعليم الفني والتقني ، واكتساب المهارات العملية أكثر من التركيز على تلقين المعارف والعلوم النظرية ، نظراً لما اشتمل عليه ذلك النظام التعليمي من نقاط ضعف يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- لا يعطي النظام التعليمي القائم الاهتمام بالناشئين قبل سن دخول المدرسة ، على الرغم من أهمية رياض الأطفال كمرحلة أساسية لإعداد الناشئ نفسياً واجتماعياً لتقبل المعلومات المبوبة .

2- النظام التعليمي القائم آنذاك نظام تقليدي في الأسلوب والأداء ، ولا يثير لدى المتعلم ملكة التفكير والخلق والإبداع ، حيث يعتمد وبشكل أساسي على التلقين ، ويركز على جوانب الحفظ والتذكر لدى الطلبة ، ويهمل الجوانب الديناميكية من نمو الشخصية المبدعة .

3- يركز وبشكل أساسي على تقديم المعارف نظرياً دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية ، واستغلال الإمكانات المتاحة في البيئة ، وربط المؤسسة التعليمية بمراكز الإنتاج المختلفة في المجتمع .

4- لا يتيح النظام القائم للمتعلم فرصة التخصص المبكر ، بل يجبره على أن يقضي سنوات عديدة في تلقي معارف نظرية بعضها غير مترابط ، مما يجعل حصيلته العلمية بعد التخرج بسيطة ، ولا تؤهله بشكل كاف للمشاركة الفعالة في ميادين العمل وقد ترتب على ذلك :

أ- عزوف الطلاب من الحاصلين على إتمام مرحلة التعليم الأساسي عن الالتحاق بالمعاهد والمراكز الفنية المتوسطة .

ب- ضعف الكفاءة الخارجية للتعليم الفني ، في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة لسد احتياجات ومتطلبات التنمية .

بناء على ما تقدم فقد عقدت بجامعة الفاتح بطرابلس في مطلع الثمانينيات ندوة علمية ضمت أمناء اللجان الشعبية للجامعات والكليات والمعاهد العليا في الجماهيرية ، وذلك بحضور الأخ قائد الثورة والمحرض على انعقاد هذه الندوة ، ونتيجة للمناقشات التي دارت خلال تلك الندوة فقد أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم قراراً يقضي بتشكيل لجان فنية لإعادة النظر في النظام التعليمي في ليبيا ، ووضع التصورات والمقترحات من أجل

إيجاد بنية تعليمية جديدة تأخذ في الاعتبار الاهتمام بالجوانب الكيفية للتعليم ، حيث تم تشكيل ثماني لجان يختص بعضها بدراسة النظم التعليمية في ليبيا بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي والعالي ، وتتولى لجان أخرى مهمة الدور المساند للجان الفنية في أداء مهامها ، حيث تولت هذه اللجان مهام الشؤون الإدارية والمالية والعلاقات العامة .

واستفاد من التقارير الصادرة عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم أن اللجان الفنية المذكورة والتي تألفت من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات قد انتهت من وضع مقترحات تحدد إطار السياسة التعليمية التي رأت تلك اللجان أنها كفيلة بتحقيق أهداف البنية التعليمية الجديدة .

وترى الدراسة الحالية أنه على الرغم مما حوته تلك التصورات والمقترحات من أهداف ومناهج – تعد بالفعل – أكثر تطوراً من الأهداف والمناهج المطبقة في تلك الفترة ، إلا أن المتتبع لسير عملية تنفيذ تلك المقترحات قد أفرغتها من محتوياتها ومضامينها ، وجعلت منها مجرد تقارير وتمنيات لما ينبغي أن يكون ، وذلك رغم تنبيه اللجان الفنية التي وضعت تلك المقترحات إلا أن ((تحقيق أهداف البنية التعليمية لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل على توفير سبل إنجاحها ، وبصورة خاصة في مراحلها الأولى ، سواء بإعداد واستمرار رسم الخطط وتطويرها ، أو إجراءات التنفيذ وعلميات المتابعة والتقويم)) .

ويعني ذلك أن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ الأهداف التعليمية الجديدة لم تكن – في الواقع – ضمن خطط علمية نابعة من استراتيجية واضحة ومحددة المعالم ، فقد تميزت معظم الإجراءات بطابع الارتجال ، وانعدام التنسيق بين القرارات والتعليمات التي تصدر على هيئة قرارات ، والبرقيات والمنشورات الدورية التي كان بعضها يناقض بعض ما قبله مما تسبب في بروز جوانب القصور والتناقضات عند تطبيق البنية التعليمية الجديدة .

ويمكن للدراسة الحالية استناداً على ما ذكرته بعض التقارير التي تناولت تنفيذ هذه البنية أن تلخص بعض المآخذ السلبية التي سجلت على كيفية الأداء وأسلوب التنفيذ في النقاط التالية :

1- فيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال ، فقد وضعت أهداف قيمة تهتم بالجوانب النفسية والمعرفية لدى الأطفال وذلك وفق التطبيقات العلمية للنظريات التربوية المعاصرة ، غير أن تلك الأهداف النبيلة لم تتحقق عندما أصبحت معظم رياض الأطفال تحت إدارة التعليم الخاص الذي لا يهمه تحقيق تلك الأهداف بقدر ما يعنيه بالدرجة الأولى تحقيق المكاسب المادية ، وفي غياب الإشراف والمتابعة الدقيقة من الجهات المسؤولة فقد تتلاشى الأسس التربوية التي تقوم عليها المهام الأساسية لرياض الأطفال ، وبذلك تبتعد هذه المؤسسات عن الدور الطليعي الذي ينبغي أن تقوم به كمؤسسات تربوية تعد النشئ إعداداً نفسياً واجتماعياً للدخول في مرحلة التعليم الأساسي ، وهذا ما حدث بالفعل لمؤسسات رياض الأطفال خلال هذه الفترة .

2- وفي مرحلة التعليم الأساسي ، فقد ظل الأسلوب التقليدي للتعليم المعتمد على التلقين والحفظ هو المسيطر على الرغم من إحداث تغيرات كثيرة في المناهج الدراسية ، حيث لم يطرأ أي اهتمام بالجوانب التطبيقية للمعارف والعلوم سواء داخل المدارس أو البيئة المحيطة بها ، كما انعدمت الأنشطة التربوية انعداماً شبه كامل ، و لم يستفد التلاميذ من فكرة اليوم المفتوح الذي استحدث في السنوات الأخيرة ، وهو يوم مخصص للأنشطة ، حيث نفذته المدارس بعكس المراد منه ، فبدلاً من استغلاله في إقامة المناشط الفنية والترفيهية ، فقد أصبح وكأنه يوم للفوضى وعدم الانضباط داخل أسوار المدارس ، أو يوم عطلة غير معلنة وبصورة خاصة في المدارس الابتدائية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلم تحقق مادة (التقنية) التي طبقت في البداية على الصف الرابع الابتدائي ، ثم ألغيت وطبقت على الصف الأول الإعدادي الأغراض المستهدفة

منها نظراً لعدم توافر المعلمين المؤهلين تأهيلاً فنياً من جهة ، وأسلوب التدريس المعتمد على الجانب النظري فقط من جهة أخرى .

وترى الدراسة الحالية من أسباب القصور في تنفيذ برامج البنية التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي ترجع إلى عدة عوامل أهمها :

أ- لم تحقق الدورات التدريبية والتنشيطية التي أقيمت خلال العطلات الصيفية لمدرسي ومدرسات هذه المرحلة (المرحلة الأساسية) من أجل تطوير أساليب ، وطرائق التدريس أهدافها ، حيث اتسمت برامج هذه الدورات بطابع الاستعجال ، ولم تراع فيها المدة الزمنية المناسبة لمثل هذه الدورات واختيار التوقيت الملائم لإقامتها ، والأعداد المستهدفة خلال كل دورة .

ب-قلة الإمكانات المادية بالمدارس من أجل إقامة وتنظيم المناشط التربوية .

ج- كثرة المواد الدراسية التي تشكل عبئاً ثقيلاً على التلاميذ ، ولم تترك لهم الفرصة لمزاولة الأنشطة التربوية التي تنمي لديهم المواهب والمهارات الذهنية والعملية والتي تعد – في الواقع – جزءاً أساسياً من المنهج .

د- النقص الحاد في الأدوات والمعدات ، والمواد والأجهزة الخاصة بالمعامل المدرسية والوسائل التعليمية ومستلزمات تنفيذ برامج الأنشطة المختلفة .

ه- فتور الحماس وفقدان الدافعية لدى الإدارات المدرسية والمعلمين والموجهين التربويين بسبب مشاكلهم المادية نتيجة تأخر المرتبات لمدة وصلت في بعض الأحيان إلى ثلاثة أشهر متتالية وذلك إضافة إلى عملية إيقاف بعض الحوافز المادية والمعنوية كخفض علاوتي التدريس والسكن إلى النصف ، وإيقاف الترقيات ، والتأخير في صرف مستحقات المدرسين الذين يكلفون بأعمال في لجان الامتحانات العامة ، أو الدورات أو المناشط الأخرى .

3- وفي مرحلة التعليم المتوسط ، فقد اتجهت السياسة التعليمية منذ بداية الثمانينيات إلى اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التخلص التدريجي من النظام الثانوي العام ، حيث ورد

في تقرير البنية التعليمية أنه قد تم افتتاح (142) مدرسة من ثانويات العلوم الأساسية ، و (15) ثانوية للعلوم الطبية ، و (8) ثانويات للعلوم الهندسية ، وثانوية واحدة لكل من مجالات : الإعلام – الموسيقى العربية – العلوم الزراعية – العلوم البيطرية – العلوم الاجتماعية ، و (3) ثانويات للآثار ، وقد تم توزيع هذه الثانويات على بعض المناطق بالجماهيرية .

غير أنه يبدو أن هذه الثانويات – باستثناء ثانويات العلوم الأساسية – لم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها بدليل أن النظام الثانوي العام لم يتم التخلص منه ، بل يمكن القول بأن إقبال الطلاب عليه قد تزايد أكثر من ذي قبل وخصوصاً بعد أن مر زملاؤهم من منتسبي الثانويات التخصصية بتجارب مريرة .

كما يشير التقرير المشار إليه إلى أن معظم هذه الثانويات كانت منذ تأسيسها تفتقر إلى مقومات استمرارها ، حيث كانت بالإضافة إلى ما ورد بالفقرتين (د) و (هـ) بالتعليم الأساسي تعاني نقصاً حاداً في الكتب المقررة ، والعناصر المؤهلة تأهيلاً فنياً متخصصاً ، والمباني ذات المواصفات المطلوبة للتعليم الفني والتقني ، ناهيك عن المعامل والورش والمعدات الفنية والخامات اللازمة ، والحراسة التي تحمي هذه المؤسسات من الاعتداء والعبث والتخريب .

فإذا كانت هذه هي أوضاع المدارس الفنية والتقنية والمهنية خلال هذه المدة ، فماذا تنتظر منها أن تقدم للمجتمع من مخرجات ؟ ورغم أن القلة من هذه المؤسسات قد استطاعت أن تصمد على الرغم من ضخامة التحديات وخرجت بالفعل أفواجاً من الطلاب ، إلا أن هناك تساؤلاً قد يطرح نفسه وهو هل يمكن أن نطمئن إلى كفاءة وكفاية خريجي مثل هذه المؤسسات العرجاء ؟ إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل قد حفلت بها معظم تقارير متابعة تنفيذ مشروع البنية التعليمية والرقابة الشعبية والقوافل الثورية التي أكدت جميعها على أن الغالبية من هذه الثانويات إما أن تكون قد ولدت ميتة ، و لم تبدأ بها الدراسة بعد ، وإما أن تكون قد افتتحت بالفعل وسارت الدراسة بها بمبادرات فردية وحلول تلفيقية

لا تستند إلى أسس من التنظيم والتخطيط السليمين ، الأمر الذي أدى في السنوات الأخيرة إلى إقفال البعض من هذه الثانويات وخاصة ما يتعلق منها بثانويات العلوم الإنسانية ودمجها في ثانوية واحدة ذات شعب تخصصية مختلفة بدلاً من الثانويات التخصصية .

ومما يدعو للغرابة أن هناك ثانويات قد صدر الأمر بإقفالها بعد أن وصلت الدراسة بها إلى السنة الثانية أو الثالثة كثانوية العلوم الشرعية مثلاً التي ألغيت خلال العام الدراسي 2000/99 بدون أن يفكر أحد في مصير هؤلاء الطلاب ومستقبلهم الدراسي .

لا شك أن الأوضاع المتردية التي مرت بها هذه المؤسسات تعد من الأسباب الرئيسية التي كانت وراء عزوف الطلاب عن الالتحاق بالتعليم الفني ، وزيادة الإقبال على التعليم الثانوي العام ، وبالتالي فقد زاد الطلب على التعليم الجامعي وأدى إلى عدم قدرة الجامعات على الاستيعاب الكامل للزيادة الهائلة التي أخذت تتدفق على الجامعات ، سواء من المنسبين الجدد من الثانوية العامة ، أو ممن تركوا الثانويات التخصصية قبل التخرج ، وحاولوا بطريقة أو بأخرى الالتحاق بالجامعات ، أو ممن تخرجوا بالفعل – كما سبق البيان – من بعض الثانويات التخصصية مثل العلوم الأساسية و لم يتم تعيينهم مما اضطر أولياء أمورهم إلى إلحاقهم بالجامعات وذلك خوفاً من تأثير عوامل البطالة والفراغ على مستقبل أبنائهم .

4- أما فيما يتعلق بالعليم الجامعي ، فقد تعرضت الجامعات في ليبيا كما هو معروف إلى هزة عنيفة في عهد ما عرف بفترة (الإدارة الطلابية) ، مازالت تعاني آثارها حتى الآن ، كما أن التوسع الكبير والسريع في إنشاء الجامعات – فمن جامعتين فقط عام 1985 إلى (14) جامعة عام 1996 إلى 22 جامعة عامة 2000 – لم يسهم في الواقع في حل المشكلة الحقيقية التي تعانيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، بل يمكن القول بأن هذا التوسع السريع في عدد الجامعات والمعاهد العليا قد خلق العديد من المشاكل التي كانت لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي نظراً لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية والمعاهد العليا قبل استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة

سواء من النواحي المادية أو الفنية ، أو اختيار الإدارات الجيدة ، وذلك علاوة على كون هذا التوسع المتسم بطابع الاستعجال قد أجبر هذه الجامعات والمعاهد العليا على عملية التعاقد مع بعض أعضاء هيئات التدريس دون المستوى المطلوب .

وتشير دراسة الدكتور علي محمد إبراهيم والدكتور محجوب عطية الفائدي اللذين كانا بالإدارة العامة للجامعات حينذاك إلى أن التوسع الكبير في التعليم الجامعي الذي حدث في مطلع التسعينيات قد ساعد على وجود خلل واضح في توزيع القوى العاملة بين المهن المختلفة ، حيث أصبح معظم الطلاب يتجهون إلى التعليم الجامعي على حساب التكوين والتدريب المهني مما أدى إلى نقص ملحوظ في المهن الوسطى التي يحتاجها المجتمع بنسبة كبيرة .

وتؤكد دراسة أخرى للدكتور مصطفى التير على أن ((عدد الجامعات في الجماهيرية الليبية نسبة إلى إجمالي عدد السكان الذي لم يتجاوز 4.4 مليون نسمة خلال إحصاء عام 1995 يعد كبيراً ، وذلك مقارنة بما هو موجود في بعض البلدان الأخرى مع الفارق الهائل في حجم السكان)) ، والجدول التالي يوضح عدد الجامعات في بعض الدول مقارنة بعدد سكانها :

الدول	عدد السكان	عدد الجامعات	متوسط عدد السكان الذين تخدمهم جامعة واحدة بالمليون
مصر	60	14	4.2
سوريا	12	4	3.0
السعودية	10	7	1.4
الأردن	4	4	1.0
تركيا	60	29	2.1
البرازيل	160	80	2.0
بريطانيا	55	45	1.2
الجماهيرية	4.4	14	0.3

يتضح من الجدول السابق أن متوسط عدد السكان الذين تخدمهم جامعة واحدة في الجماهيرية الليبية لا يزيد عن (0.3) مليون نسمة ، في حين أن العدد المتعارف عليه في بقية دول العالم قد يصل إلى جامعة واحدة لكل مليون نسمة ، كما هو الحال في بريطانيا والأردن والسعودية ، وجامعة واحدة لكل مليوني نسمة كما هو الحال في تركيا والبرازيل ، وجامعة واحدة لكل ثلاثة ملايين نسمة كما هو الحال في سوريا ، وجامعة واحدة لكل أربعة ملايين كما هو الحال في مصر .

وعلى الرغم من هذا التوسع الكبير في إنشاء الجامعات ، فإن عدد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه من هذه الجامعات من بداية برنامج الدراسات العليا في عام 1973 مازال محدوداً إذ لم يتجاوز الستة طلاب فقط عام 1996 ، وعدد الحاصلين على درجة الماجستير من الجامعات الليبية خلال نفس الفترة (822) طالباً وطالبة .

وإذا عرفنا أن عدد خريجي هذه الجامعات خلال المدة 1970 وحتى 1995 فقط قد بلغ (79.122) خريجاً وخريجة ، فإن ذلك يعني أن برنامج الدراسات العليا في هذه الجامعات يسير بخطوات بطيئة ، إن لم تكن متعثرة ، ولولا برنامج الإيفاد للخارج لما وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس الليبيين بهذه الجامعات إلى 45% خلال عام 1996 ، وهي نسبة تعد ضئيلة إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة التي يتم إيفادها سنوياً للدراسات العليا خارج الجماهيرية ، إذ تشير إحدى الإحصائيات إلى أن متوسط عدد من يتم إيفادهم للدراسات العليا بالخارج يصل إلى (300) موفد في السنة .

وبما أن الدراسة الحالية تحاول التعرف على أسباب القصور في الدراسات العليا داخل الجماهيرية خلال فترة معينة ، فإنه لابد للباحث أن يتناول المشاكل والمعوقات التي تسببت في تعثر برامج الدراسات العليا في الداخل خلال المدة المعنية حيث يمكن تلخيصها من دراسة للدكتور عمر التومي الشيباني في النقاط التالية :

أ- عدم وجود فلسفة شاملة للدراسات العليا في الجامعات الليبية تبين مرتكزاتها ومتطلعاتها الفلسفية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومبرراتها ، وأوجه الحاجة إليها في المجتمع الليبي .

ب-فشل الجامعات الليبية في جميع مستوياتها ومراحلها –بما في ذلك الدراسات العليا – في تكوين قيم وتقاليد وأعراف جامعية أصيلة راسخة يلتزم بها كل من الأستاذ الجامعي والطالب الجامعي ويحترمها ويراعيها جميع من يتعامل مع الجامعة ، ويكون فيها ما يؤكد ضرورة استقرار الجامعة واستقلاليتها ودفع وتشجيع الحرية العلمية فيها .

ج- وترتبط بالمشكلة السابقة أوجه النقص السالفة الذكر أوجه نقص أخرى في الحياة السائدة في الجامعات الليبية تتمثل في فقدان البيئة الهادئة ، والمستقرة والآمنة ، أو بالأحرى فقدان المناخ النفسي والاجتماعي والعلمي المناسب الذي يساعد جميع من في الجامعة من أساتذة وطلاب وغيرهم على أن يشعروا بالأمن والاستقرار والاحترام والتقدير ، والحرية ، والتكيف والتوافق النفسي والاجتماعي ليدفعهم ذلك إلى التفرغ لعملهم ، وإلى إتقانه والإخلاص والإبداع فيه ، وإلى التفاعل والتعاون فيما بينهم ، وإلى تقدير المسؤولية .

د- النقص في عدد الأساتذة المؤهلين للتدريس في مستوى الدراسات العليا ، وللإشراف على بحوث وأطروحات ورسائل طلاب الدراسات العليا ، وفي عدد الكوادر الفنية المتوسطة اللازمة لتسيير مختبرات الدراسات العليا .

ه- فقر المكتبات الجامعية ، وقلة ما تحتويه من المراجع العامة والكتب الجامعية المناسبة والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، ومن مستخلصات البحوث العلمية ، والرسائل الجامعية التي سبق تقديمها في الجامعات الليبية والعربية والأجنبية ، وذلك بالإضافة إلى نقص الخدمات التي يحتاجها الأستاذ والطالب لتسيير عملهما العلمي كالنسخ والتصوير والطباعة وغيرها بأسعار خدمية مخفضة كالموجودة بالجامعات الأخرى .

و- ضعف التمويل وقلة الموارد المالية ، والنقص الواضح في الإمكانات المادية التي كانت تعيشه الجامعات الليبية وخصوصاً خلال فترة الحصار الظالم على الجماهيرية خلال حقبة التسعينيات ، حيث أصبحت آثاره السلبية تنعكس على جميع إدارات وأقسام ومناشط الجامعات ، وكذلك أقسام ومناشط الدراسات العليا والنشاط البحثي فيها .

نستخلص مما تقدم أن الضائقة المالية التي عاشتها الجامعات الليبية خلال فترة ليست بالقصيرة إلى درجة أصبحت فيها عاجزة حتى عن دفع مرتبات العاملين فيها في مواعيدها المحددة لا تساعد – بدون شك – على إقامة دراسات عليا جيدة ، ولا على الدخول في أبحاث متعددة الجوانب ، وطويلة المدى ، ولا على تلبية وتوفير ما تتطلبه هذه الأبحاث وتلك الدرجات ذات المستوى العالي من صرف سخي واستثمار طويل المدى .

إن البحث العلمي الجيد يتطلب تخصيص نسبة معينة من الدخل القومي للبلد ينبغي ألا تقل عن 1.5% ، واستثمارات ضخمة في كافة المجالات ، وإذا كان هذا البحث قد تعرض إلى ست فقط من هذه المشاكل والمعوقات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الليبية ، فلا يعني ذلك أنها تنحصر في تلك الجوانب فقط ، بل يمكن القول بأنها كثيرة ومتعددة ومتشعبة الجوانب ومعالجتها تتطلب عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات ، والدراسات التقويمية التي تتحرى الدقة والموضوعية ، وتلتزم بأساسيات النقد العلمي البناء ، ثم وضع استراتيجية طويلة المدى تتضمن خططاً ملزمة التنفيذ وفق برامج محددة ومتابعة دقيقة وتقويم مستمر مع ضرورة توفير الموارد المالية والمادية الكافية ، والإدارة القادرة على تنفيذ تلك الخطط كما ينبغي لها أن تكون ، كما تتطلب أيضاً وقفة جادة من الدولة ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل وتهيئة المناخ الملائم لتطوير برامج الدراسات العليا لتوفير حاجة الجامعة من أعضاء هيئة التدريس الليبيين خلال خطة مبرمجة ومحددة ، ومن ثم الحفاظ على هؤلاء الأساتذة وترغيبهم في العمل بالجامعات وعدم التسرب منها .

معايير تقويم مشروع البنية التعليمية

سبقت الإشارة في هذا البحث عند تعريف مفهوم التقويم إلى أن الدراسات التقويمية عادة ما تحتاج إلى معايير (Norms) ، أو محكات (Criteria) معينة لتقدير قيمة الحكم على الموضوع المراد تقويمه ، وكثيراً ما تعول مثل هذه الدراسات على تقويم الموضوع في ضوء أهدافه ، وفي ضوء الوقوف على ما تضمنه العرض التحليلي السابق ويمكن للباحث الآن أن يضع هذه المعايير العلمية لتتخذ محكات لتقويم هذا المشروع من كافة جوانبه التخطيطية والتمويلية والإدارية ، والتنفيذية ... والمعايير هي :

1- إلى أي حد كانت أهداف مشروع البنية التعليمية في ليبيا واضحة ومحددة ، وقابلة للتنفيذ ؟
2- إلى أي مدى تم مراعاة الأسس العلمية للتخطيط عند إعداد خطة هذا المشروع ؟
3- إلى أي حد كانت الإمكانات البشرية والمادية والمالية متوافرة لتنفيذ المشروع ؟
4- إلى أي حد كانت فاعلية عملية تغيير المناهج ، وإعداد المعلمين والمدربين لإنجاح هذا المشروع ؟ وإلى أي حد كان ارتباط المناهج المقترحة باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

ولكي يتم التأكد من صلاحية هذه المعايير قبل استخدامها في تقويم مشروع البنية التعليمية في ليبيا فقد تم عرض هذه المعايير على الأستاذ الدكتور شعيب يونس المنصوري أستاذ التخطيط التربوي ورئيس مجلس التخطيط التعليمي في الجماهيرية الليبية .

أولاً – من حيث المعيار الأول : إلى أي حد كانت أهداف مشروع البنية التعليمية في ليبيا واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ ؟

فمن خلال استعراض ما جاء في (التقرير الأولي بشأن مقترحات لجان البنية التعليمية الجديدة) ، وخاصة فيما يتعلق بالجزء الثاني منه ((النظام التعليمي المقترح)) يمكن القول بأن الأهداف التي وضعها أساتذة متخصصون في الجامعات الليبية

كانت – في الواقع – أهدافاً واضحة ومحددة تحديداً علمياً دقيقاً روعيت فيها القدرات الذهنية والنمو الفطري والاستعدادات النفسية والجسمانية لكل مرحلة من المراحل التعليمية المقترحة ، وقد جاءت المقترحات بشكل يكفل تنمية اتجاهات الطالب وتوعيتها مبكراً بمتطلبات مجالات المعرفة والتخصصات من المهارات الذهنية والعلمية .

وتعد هذه الأهداف في نظر الباحث قابلة للتنفيذ لو تمت مراعاة ما جاء في توصيات اللجان العلمية المتخصصة التي وضعت تلك الأهداف .

ثانياً – من حيث المعيار الثاني : إلى أي مدى تمت مراعاة الأسس العلمية للتخطيط عند إعداد خطة هذا المشروع ؟

جاء ضمن أهداف الخطة الخمسية للسنوات 85/81 فقرة (ج) عبارة إعادة النظر في النظام التعليمي في مختلف المراحل ، واستحداث بنية تعليمية جديدة تتفق واحتياجات المجتمع ، وفي الفقرة (و) عبارة إعادة النظر في هيكلية التعليم الجامعي بغرض إعادة تنظيم الجامعات الليبية على أساس الأقسام العلمية ، وفي الفقرة (د) عبارة التخصص المبكر وإحلال التعليم الثانوي التخصصي محل التعليم الثانوي العام ، غير أن هذه الأهداف كانت أهدافاً عامة ، و لم تحدد تحديداً دقيقاً ، ولذا فإنها لم تنفذ في تلك الخطة ، فإعادة النظر في هيكلية التعليم الجامعي لم تنفذ إلا مع بداية التسعينيات ، وإحلال التخصص المبكر محل التعليم الثانوي العام لم يطبق ، أو بالأحرى فشلت الخطة المذكورة وبقية الخطط التي تلتها في تنفيذ هذا الهدف كما سبق الإشارة إلى ذلك في هذه الدراسة .

وإذا كانت أدبيات التخطيط تؤكد على أن هناك عدة قواعد أو مقومات ، أو أسس علمية يجب توافرها للتخطيط التربوي لكي يقوم ويؤتي ثماره المرجوة ، وتتضمن تلك الأسس العلمية ، الشمول – الواقعية – التنسيق – المرونة والاستمرار – المشاركة والتأييد – ترتيب الأولويات والمعلومات السكانية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز بصورة خاصة على الإحصاءات التعليمية ، وإحصاءات القوى العاملة ، وحساب تكلفة التربية

وعوائدها المنتظرة ، فإن خطة السنوات 85/81 التي شهدت تنفيذ مشروع البنية التعليمية الجديدة قد افتقرت إلى أهم عنصرين من تلك العناصر وهما (المرونة) و (التنسيق) بين مشروعاتها الأمر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة الظروف والتغيرات الجديدة التي استحدثت خلال مرحلة التنفيذ وجعلت الخطة عاجزة عن تنفيذ أهداف مشروع البنية التعليمية الجديدة ، ويعني ذلك أن الخطة قد خلت من بعض الأسس العلمية للتخطيط عند إعداد مشروع البنية التعليمية .

ثالثاً – من حيث المعيار الثالث : إلى أي حد كانت الإمكانات البشرية والمادية والمالية متوافرة لتنفيذ المشروع ؟

من المعلوم أن الجماهيرية قد تعرضت خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية 85/81 والتي شهدت بداية ميلاد مشروع البنية التعليمية إلى عدة متغيرات خارجية وداخلية ، فمن المتغيرات الخارجية التي لعبت دورها في تقنين الإنفاق على مشروعات الخطة – والتي من ضمنها مشروع البنية التعليمية الجديدة الذي قدرت تكاليفه بما يزد على المليار دينار ليبي – كان ظهور التحدي الإمبريالي الأمريكي والذي توج بشن غارات جوية على البلاد مع بداية عام 1986 ، ثم استمرار التهديد بضرب بعض المنشآت الاقتصادية في البلاد ، والنجاح في تأليب معظم دول الغرب ضد ليبيا بعد تطويع مجلس الأمن الدولي ليتخذ كبوابة عبور تمرر عن طريقه الولايات المتحدة ما تريد من قرارات جائرة ضد الدول الأخرى .

أما على الصعيد الداخلي فإن الانخفاض الحاد لأسعار النفط كانت له نتائجه العكسية على الموارد الرئيسية للبلاد ، كما أن بداية الممارسة الفعلية لسلطة الشعب وما صحب ذلك من متغيرات جذرية في مجال الإدارة واتخاذ القرار ، وتنفيذ الخطط الإنمائية ، وكيفية الإنفاق عليها في وقت تزايدت فيه – كما سبق الإشارة – بعض التحديات الخارجية الصعبة فقد كان من المفروض إعادة النظر في أولويات الخطة وتقديرات الإنفاق في ضوء الأحداث المذكورة والمستجدات الطارئة .

ومن خلال الاطلاع على تقارير المتابعة والأدبيات التي تناولت مسيرة التعليم في ليبيا خلال هذه الفترة لم يتم العثور على ما يفيد بأن هناك أية إعادة نظر قد طرأت على تعديل أولويات الخطة ، أو مخصصاتها بالرغم من تزايد الإنفاق على هذا المشروع بالذات نتيجة التعاقدات الجديدة مع مؤسسات هولندية وبريطانية وألمانية لإعداد الخطط والبرامج والمناهج التعليمية والتدريبية الخاصة بهذا المشروع .

ومن جهة أخرى فإن ردود أمانة التعليم على مساءلات المؤتمرات الشعبية الأساسية وأمانة اللجنة الشعبية العامة للرقابة الشعبية والقوافل الثورية حول القصور في بعض الجوانب التنفيذية بمشروعات قطاع التعليم وتقارير المتابعة خلال هذه الفترة تؤكد على عجز ميزانية تلك الخطة عن تغطية احتياجاتها ، فقد أوضح تقرير صادر عن أمانة التعليم بتاريخ 1985/11/10 ((أنه نظراً لحداثة نظام التعليم الجديد على الجماهيرية ، وعدم وجود الخبرات الفنية الكافية لإعداد برامجه التعليمية فقد تقرر عند البداية الاستعانة بالخبرات الأجنبية عن طريق المؤسسات المشار إليها آنفاً ، ولكن المشكلة التي واجهت تنفيذ هذا المشروع هي التأخير في تحويل قيمة العقود مما أدى بالتالي إلى تأخير الإيفاء بما تم الاتفاق عليه مع هذه المؤسسات .

وجاء في ردود أمانة التعليم على مساءلات المؤتمرات الشعبية وبقية الأجهزة الرقابية الأخرى ((أن عدم توافر الإمكانات البشرية والمادية والسيولة المالية لقطاع التعليم هي السبب الرئيسي للقصور في عملية تنفيذ هذا المشروع)) .

إن المتأمل فيما ورد بتقارير المتابعة وردود أمانة التعليم المشار إليها لا يخالجه أدنى شك في أن الإمكانات البشرية والمادية والمالية لتنفيذ مشروع البنية التعليمية لم تكن كافية لتغطية احتياجات ، ولا سيما في ظل الظروف الآنفة الذكر .

رابعاً – من حيث المعيار الرابع : إلى أي حد كانت فاعلية تغيير المناهج وبـــرامج إعـــداد المعلمين والمدربين لإنجاح هذا المشروع ؟ وإلى أي مدى كان ارتبـــاط المنـــاهج المقترحـــة باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ؟

لقد سبق للباحث أن ذكر في بداية التحليل والمناقشة أن المناهج وخطـــط إعـــداد المعلمين والمدرسين التي أعدت من لجان علمية متخصصة بالتعاون مع مؤسســـات تربويـــة عالمية كانت بالفعل أكثر تطوراً من المناهج والخطط المطبقة في تلك الفترة وما قبلها ، إلا أن الباحث أشار إلى أن عملية تنفيذ تلك المقترحات الخاصة بتطوير وتثوير المناهج ، وإعـــداد القوى البشرية قد أفرغت تلك الخطط من محتوياتها ومضامينها وجعلت منها مجرد تقارير لما ينبغي أن يكون .

ويمكن القول بأن المتتبع لعملية تطوير وتثوير المناهج التعليمية في ليبيا خلال تلـــك الفترة يجد أنها قد مرت بالعديد من المؤشرات والمراحل ، و لم تستقر على حال ، بل كانت متذبذبة متحركة متقلبة وغير ثابتة ، وفي كثير من الأحيان يشوبها ويغلب عليها التســـرع والارتجال ، وانعدام الدراسة العلمية حتى أن هناك من المقررات ما تم تغييره أو إلغاؤه بعـــد منتصف العام الدراسي ، بل أن هناك مدارس قد صدرت تعليمات بإقفالها بعـــد بدايتـــها بعامين أو ثلاثة دون التفكير ي مصير الطلبة المنتمين إليها كبعض الثانويات الطبية والعلوم الشرعية والعلوم الإدارية ، وهناك ما لم تر النور بعد .

ومعنى ذلك أن محاولات التطوير هذه لم تكن ذات فاعلية مؤثرة في عملية سد احتياجات التنمية من القوى البشرية المتوسطة المهارة ، وذلك نتيجة عدم توافر أحـــد العوامل الهامة وهو الإمكانات المالية الكافية لتحقيق هذا الهدف المهم ، مما جعـــل مراكـــز ومعاهد إعداد المدربين تفتقر إلى أهم مقوماتها من المواد اللازمة لعلميـــة الإعـــداد الجيـــد المطلوب .

ولعله مما يؤكد هذه الحقائق استمرار اعتماد الخطط التنموية في البلاد خلال الفترة ما بعد الثمانينيات على الأيدي العاملة الفنية غير الوطنية ، حيث جاء في تقرير صادر عن الهيئة العامة للقوى العاملة ((أن عدد العاملين غير الوطنيين ، سواء بعقود مغتربة أو عقود محلية قد بلغ خلال عام 1995 أكثر من (79.000) عقد معظمها من ذوي المهارات الفنية المتوسطة)) .

وقد أكد هذه الحقائق أيضاً ما جاء على لسان الأخ قائد الثورة في لقائه مع القيادات الشعبية في بعض المناطق الغربية من البلاد في أكتوبر 1997 حيث قال ((إن المناهج التعليمية لم تتغير ، وحتى الكلام الذي قلناه مجرد كلام في الهواء ، فمازالت المناهج رجعية سواء فيما يتعلق منها بسلطة الشعب ، أو بتاريخ أبنائنا وأجدادنا ، أو القضية الفلسطينية ، أو غيرها من القضايا الأخرى)) .

وعزز هذه الحقائق أيضاً ما أشار إليه الأخ قائد الثورة عن الفشل في تطبيق مشروع البنية التعليمية وخاصة فيما يتعلق بموضوع تثوير وتطوير المناهج الدراسية وذلك خلال لقائه بطلبة الجامعات الليبية في بداية العام الدراسي 2000/99 ، والذي أذيع على الهواء مباشرة في حينه .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة من خلال تتبعها لأدبيات هذا المشروع والمعايير العلمية التي تم استخدامها إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي :

1- على الرغم من أن أدبيات التخطيط تؤكد على أن وضوح الأهداف وتحديدها من أهم العوامل التي تساعد على تنفيذها ، إلا أن هذه المقولة لم تصدق بالنسبة لمشروع البنية التعليمية في ليبيا ، حيث كانت الأهداف التي وضعتها لجان أكاديمية متخصصة لا تخلو من الوضوح والتحديد ، كما أن المناهج التي ساهمت في وضعها بعض المؤسسات

التربوية المتخصصة من بريطانيا وهولندا وألمانيا كانت أكثر تطوراً لو وضعت لها خطط ملزمة التنفيذ بما يتوافر لها من إمكانات مالية كافية ومتابعة دقيقة وتقويم مستمر .

2- إن الخطوات التنفيذية لمشروع البنية التعليمية الجديدة في ليبيا لم تسر وفق خطط متكاملة وشاملة تراعي فيها الأسس السليمة للتخطيط العلمي الذي يستند على تكامل جوانب التنسيق المتوازن ، والذي يضمن الشمول والواقعية .

لا شك أن غياب التخطيط الجيد قد أدى – طبقاً لما جاء في تقارير المتابعة – إلى فقدان التوازن المطلوب بين كافة المؤسسات المعينة في الدولة ، مما أدى بالتالي إلى غياب التكامل بين الجهات ذات العلاقة المباشرة بتنفيذ هذا المشروع القومي الهام كالتعليم ومصرف ليبيا المركزي ، والجمارك ، والمكاتب الشعبية في الخارج ، والأجهزة الأمنية في الداخل مما نتج عن ذلك بروز العديد من المشاكل والمعوقات التي اعترضت عملية التنفيذ ، ولم تجد تلك الحلول التي اتخذت لمعالجة هذه المشاكل بعد بروزها وتفاقمها ، حيث أن جوانب القصور كالارتجال في اتخاذ القرارات ، ووضع الحلول الجزئية ، والتراجع عن بلوغ الأهداف المرسومة كانت هي السمة المسيطرة – وخصوصاً في السنوات الأخيرة – مما أدى إلى بعثرة الجهود التنفيذية لهذا المشروع .

3- يستفاد من تحليل المعيار الثالث الخاص بالموارد البشرية والمادية والمالية أنه نتيجة لعدم وجود الخبرات المحلية الكافية لوضع برامج هذا المشروع فقد تم التعاقد مع مؤسسات تربوية أجنبية وذلك ما يؤكد عدم توافر العناصر البشرية الكافية والقادرة على وضع الخطط والبرامج الفنية التي يتطلبها هذا المشروع ، كما أن عدم مراعاة جوانب المرونة عند التخطيط لهذا المشروع قد جعل الخطة التعليمية عاجزة عن التنفيذ بعد ظهور بعض المتغيرات الخارجية والداخلية التي شهدتها البلاد خلال فترة تنفيذ المشروع ، حيث لعبت تلك المتغيرات دوراً جوهرياً في تقنين عملية الإنفاق على كافة المشروعات المدرجة في الخطة بما في ذلك مشروع البنية التعليمية والذي يتطلب إنفاقاً أكثر من جملة الموارد المخصصة في الخطة لقطاع التعليم .

وقد أكدت معظم تقارير المتابعة وردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية والجهات الرقابية الأخرى على عدم كفاية الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لتغطية الإنفاق على هذا المشروع الحيوي الهام .

4- أن عملية تطوير وتثوير المناهج التعليمية كان يغلب عليها طابع الارتجال والتسرع ، ووضع الحلول التلفيقية التي كان هدفها الدعاية والمجاملات أكثر من كونها أهدافاً من أجل إصلاح التعليم ، ومما يدلل على ذلك تسابق المؤتمرات الشعبية بالمناطق باتخاذ قرارات بفتح مدارس فنية ومعاهد دون الرجوع إلى أمانة التعليم واتخاذ إجراءات غير مدروسة وغير موحدة على المستوى المركزي كحرق كتب اللغات الأجنبية في بعض المناطق وتكليف مدرسيها بمواد لا تمت إلى تخصصاتهم بأية صلة ، تم الوقوع في المأزق بعد أن تقرر إعادة تدريس اللغات الأجنبية مرة أخرى و لم يتوفر المدرسون لتلك المقررات .

ولعل أكبر دليل على فشل المشروع في تزويد البلاد بمخرجات فنية متوسطة رغم مضي أكثر من 18 سنة على بدايته هو استمرار التعاقد على مثل هذه المؤهلات حتى الآن مع عناصر غير ليبية .

التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي استخلصتها من تحليل ومتابعة الخطوات التي تم اتخاذها منذ بداية تأسيس هذا المشروع في مستهل الثمانينيات والخطوات التنفيذية التي تمت بشأنه وقياس فاعليتها عن طريق استخدام بعض المعايير العلمية المختارة ، فقد كان من الضروري ، بل من المحتم أن تقترح الدراسة بعض التصورات ، أو الوسائل ، أو الإجراءات التي تراها كفيلة بمواجهة المشكلات التي أشارت إليها النتائج المذكورة وذلك هو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التي توصلت إلى التوصيات التالية :

1- إن تنفيذ مثل هذا المشروع الهام يحتاج إلى وضع استراتيجية طويلة المدى تتضمن خططاً تربوية شاملة ومتكاملة ، ومتناسقة بدءاً من لخطوات الأساسية لوضع مشروع الخطط وانتهاءً بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقويم .

2- إن معظم دول العالم التي تبنت مشاريع مماثلة لإصلاح نظمها التعليمية اعتبرت هذه الإصلاحات من المشاريع القومية التي يجب أن ترصد لها الميزانيات الكافية ، لأن الاستثمار في مثل هذه المجالات يعد من الاستثمارات الواعدة .

3- لابد من تهيئة الرأي العام تهيئة كاملة لتقبل مثل هذا المشروع عن طريق شرح مضامينه وأبعاده بواسطة إقامة المؤتمرات والندوات والتركيز عليه في كافة وسائل الإعلام المختلفة ، ولابد أيضاً من إقرار الوسائل الخاصة بإيجاد الحوافز المادية والمعنوية للمتفوقين من خريجيه والقائمين على تنفيذه .

4- يجب إيقاف كل التعاقدات مع غير الوطنيين في مجال الأعمال الفنية مهما كانت الظروف ومنع أي متسلل لمزاولة هذه المهن سواء بالقطاع العام أو الأهلي وذلك لفتح المجال أمام خريجي التعليم لممارسة دورهم مع ضرورة تشديد المراقبة والمتابعة لهؤلاء الخريجين ومحاسبة العناصر المهملة في أداء واجباتها حتى يكون ذلك عبرة للآخرين .

5- لابد من إيجاد الحوافز التشجيعية للمتفوقين عن طريق السماح لهم بمواصلة التعليم الجامعي في مجال التخصص ، والحصول على الدورات الداخلية والخارجية التي تنمي مواهبهم وتزيد من قدراتهم وترفع من مستوى أدائهم .

6- لابد من إعادة النظر في السياسة التعليمية الحالية وخاصة ما يتعلق منها بسير الدراسة في المعاهد الفنية المتوسطة حيث أن مخرجات هذه المعاهد بوضعها الراهن تمثل مشكلة خطيرة على التنمية من جهة وعلى هذه المخرجات نفسها من جهة أخرى حيث ثبت بالدليل القاطع أن خريجي هذه المعاهد غير قادرين عل ممارسة العمل في تخصصاتهم من جهة وغير قادرين أيضاً على مواصلة تعليمهم الجامعي من جهة أخرى وذلك نتيجة النقص الواضح في إعدادهم ومستوى كفايتهم الفنية النظرية منها والتطبيقية .

7- إن حشر الطلاب في المدارس التي سميت ظلماً بالمدارس التخصصية وهي فاقدة لمعنى التخصص سبب نوعاً من الإحباط للطلبة وأولياء أمورهم أيضاً حيث أن معظم المدارس التخصصية بالصورة التي هي عليها اليوم تفتقر حتى إلى الكرسي والمقعد فما بالك بالاستعدادات والتجهيزات الفنية الأخرى من معامل وورش وإمكانيات مادية وبشرية .

المراجع العربية

- القرآن الكريم .

1- ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون ، المجلد الخامس ، دار المعارف ، القاهرة ، 1984 ، ص3782 .

2- جبران مسعود ، معجم الرائد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 .

3- اللجنة الشعبية العامة للتعليم (تقرير أولي بشأن البنية التعليمية الجديدة) ، مطابع الأمانة طرابلس ، 1981 .

4- اللجنة الشعبية العامة للتعليم (تقرير غير مطبوع أعدته لجنة البنية التعليمية) ، طرابلس ، 1990 .

5- د. علي محمد إبراهيم و د. محجوب عطية الفائدي ، (التعليم العالي والجامعي وتحديات المستقبل في الجماهيرية العظمى) ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم في ليبيا لمواجهة القرن الواحد والعشرين ، طرابلس ، ديسمبر 1996 .

6- د. مصطفى عمر التير ، (التعليم العالي والتنمية ملاحظات حول مستقبل العلاقة بينهما) دراسة مقدمة إلى نفس المؤتمر السابق .

7- الجماهيرية الليبية ، أمانة التعليم (لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب) سبتمبر 1996 .

8- د. عمر التومي الشيباني وآخرون (نتائج دراسة تقييم المسيرة الإنمائية للتعليم في ليبيا خلال المدة من 1970 وحتى 1988) دراسة مقدمة إلى اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، أكتوبر 1990 .

9- د. عمر التومي الشيباني (مشكلات ومعوقات الدراسات العليا في جامعات الجماهيرية وسبل التغلب عليها) دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم في ليبيا ، طرابلس 1996 .

10-اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، (الإطار العام لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 85/81) .

11-اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، (تقرير حول مشروع البنية التعليمية) ، سبتمبر 1995 .

12-أمانة التعليم ، (تقرير حول الصعوبات التي واجهت استكمال الإجراءات التنفيذية للبنية التعليمية الجديدة) طرابلس نوفمبر 1886 .

13-أمانة التعليم ، (ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الأساسية والأجهزة الرقابية الأخرى) ، سرت 1993 ف .

14-الجماهيرية الليبية ، الهيئة العامة للقوى العاملية (الكتيب السنوي العام 1995) ، دار ابل للنشر ، 1995 .

15-الجماهيرية الليبية (ملخص توجيهات الأخ قائد الثورة خلال لقائه ببعض القيادات الشعبية) منشور رسمي وزع على أمناء اللجان الشعبية العامة ، وأمناء اللجان الشعبية للمحلات ، وأجهزة الأعمال العامة ، بتاريخ 1997/12/6 .

المراجع الأجنبية

1. Webester's New Collegiate Dict., G.C. Merrian Co. Massachuetts. U.S.A. 1981.
2. H. Abdul Wahab, "An Overall Evaluation of the Higher Educational System in Libya" Paris, Unesco. Feb. 1996.
3. S. B. Forajalla, "Educational Planning For Development" the MacMillan Press. L.T.D. London, 1993.